الأنباء
السبت 4 فبراير 2012

«زين» تشارك الجالية السريلانكية احتفالاتها بذكرى الاستقلال

أعلنت شركة «زين» عن تقديم تخفيضات على الرسائل النصية القصيرة الدولية والمكالمات الصوتية الدولية الصادرة إلى سريلانكا بتاريخ 4 الشهر الجاري، وذلك بمناسبة ذكرى الاستقلال.

وذكرت الشركة أنها تقدم هذا العرض منذ السنوات الماضية في إطار حرصها الشديد على مشاركة كافة عملائها في جميع مناسباتهم خصوصا أنها تعتبرهم الشريك الرئيسي لها في عملها، ولتكون أول شركة اتصالات تبادر بتقديم تخفيضات بهذا الحجم، ليصل الخصم على الرسالة الدولية القصيرة إلى 50٪ للرسالة الواحدة و20٪ على المكالمات الصوتية الدولية الصادرة إلى سريلانكا.

وقالت: بهذه المناسبة تقدم الشركة التهنئة لكل شعب سريلانكا الشقيق، ولكل قياداته ولأركان سفارة سريلانكا في الكويت وجميع إخواننا المقيمين من الجالية السريلانكية في هذه الذكرى.

وأكدت أن «زين» شركة عالمية جذورها عربية تحرص باستمرار على المشاركة الفاعلة في المناسبات الوطنية وبمختلف المناسبات السعيدة، ومنها الأعياد الوطنية التي تعيشها كافة الشعوب.

وأضافت أن التخفيضات تسري على جميع الرسائل النصية القصيرة SMS والمكالمات الصوتية الصادرة إلى سريلانكا ابتداء من الساعة 12 بعد منتصف ليلة السبت يوم 4 فبراير، وتستمر لمدة 24 ساعة، شاملة جميع عملاء الدفع الآجل والدفع المسبق.

مؤسسة البترول الكويتية تعلن عن أسعار غاز البترول المسال لشهر فبراير

اعلنت مؤسسة البترول الكويتية امس عن اسعار جديدة لغاز البترول المسال (البروبان والبيوتان) لشهر فبراير الحالي.

وقالت المؤسسة في بيان صحافي ان غاز البروبان سيباع بـ 1,010 الف دولار للطن المتري الواحد خلال الشهر الجاري مرتفعا 160 دولارا مقارنة بـ 850 دولارا لشهر يناير الماضي.

وأضافت ان غاز البيوتان سيباع بـ 1,040 الف دولار للطن المتري الواحد خلال فبراير مرتفعا بـ 130 دولارا مقارنة بـ 910 دولارات للطن المتري الواحد خلال يناير الماضي. وتتأثر اسعار الغاز المسال من البروبان والبيوتان بأسعار النفط العالمية ارتفاعا او انخفاضا حيث انها تعد المحدد الرئيسي لاسعار هذه المواد اضافة الى تأثرها بارتفاع وانخفاض قيمة الدولار الأميركي امام العملات الرئيسية. كما تتأثر اسعار الغاز بالاضطرابات السياسية والامنية حول العالم وبخاصة تلك التي تعيشها منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا هذه الايام مع وجود مخاوف بشأن نقص الامدادات من المنطقة الى باقي دول العالم مع تصاعد وتيرة الاحداث في الدول المنتجة للنفط.

ويأتي ارتفاع اسعار غاز البترول المسال (البروبان والبيوتان) في الشهر الجاري بسبب التكهنات بتصاعد التوترات السياسية في الشرق الأوسط والمخاوف من ضعف الامدادات ومستويات الطلب اضافة الى التفاؤل بتعافي الاقتصاد الأميركي الذي قد يرفع مستويات الطلب على الغاز والنفط الخام. كما يأتي ارتفاع اسعار الغاز المسال بسبب موسم الشتاء وانخفاض درجات الحرارة في عدد من دول العالم حيث ترتفع اسعار الغاز المسال في هذه الفترة من كل عام. يذكر ان غاز البترول المسال (البروبان والبيوتان) يستعمل في مجال الطبخ والتدفئة وانتاج المواد البتروكيماوية وغيرها.

ومن جانب آخر، قالت مؤسسة البترول الكويتية امس ان سعر برميل النفط الكويتي ارتفع 35 سنتا في تداولات اول من امس ليستقر عند مستوى 109,93 دولارات للبرميل مقارنة بـ 109,58 دولارات للبرميل. وجاء الارتفاع الطفيف في أسعار النفط الكويتي في فترة تشهد أسعار النفط العالمية حالة من التذبذب قبل صدور تقرير الوظائف في الولايات المتحدة الأميركية المتوقع اليوم مع تكهنات بأن يكون هذا الاقتصاد قد ساهم في زيادة التوظيف بنسبة ادنى من التوقعات. كما ساهم بقاء الدولار عند مستويات مرتفعة مقابل العملات الرئيسية في دفع اسعار النفط الى التراجع عن مستوياتها التي سجلتها في وقت سابق اضافة الى بيانات اظهرها تقرير وكالة الطاقة الأميركية الاسبوع الماضي والتي كشفت ارتفاعا في مخزونات النفط الخام في الولايات المتحدة وتراجع الطلب على الوقود بمستويات عالية.

الإمارات الثانية عالمياً في الأبراج الشاهقة

عدد الأبراج التي تزيد عن 200 متر تجعل الإمارات في المرتبة الثانية عالميا للعام الثاني على التوالي

العربية: احتلت الإمارات المرتبة الثانية عالميا للعام الثاني على التوالي في قائمة الدول الأكثر إنجازا للأبراج الشاهقة التي يزيد طولها على 200 متر، بحسب المجلس العالمي للمباني الشاهقة والمساكن الحضرية (CT).

وأفاد المجلس في تقريره السنوي حول حركة تشييد الأبنية الشاهقة في العالم خلال 2011، بأن دولة الإمارات أنجزت خلال العام الماضي 16 ناطحة سحاب تسع منها في أبوظبي، بطول كلي قدره 4243 مترا (4,2 كيلومترات).

واستحوذت العاصمة أبوظبي على نحو 56,2٪ من إجمالي عدد الأبراج الشاهقة التي تم استكمالها في الدولة خلال 2011، فيما بلغت حصتها من مجموع أطوال هذه المباني نحو 56٪ بواقع 2206 أمتار.

ووفق ترتيب المدن الأكثر إنجازا للأبراج الشاهقة خلال العام الماضي، جاءت أبوظبي في المرتبة الثانية عالميا بالتساوي مع مدينة بوستن الاميركية وذلك من حيث عدد الأبراج التي تم تنفيذها خلال 2011، فيما احتلت العاصمة الترتيب الثالث عالميا وفق مجموع أطوال الأبراج التي تم إنجازها.

وقال التقرير الذي نشرته صحيفة «الاتحاد» الإماراتية إن الإمارات حققت قفزات هائلة على صعيد تشييد المباني الشاهقة حيث كانت تضم ثلاثة أبراج شاهقة فقط قبل عشر سنوات ارتفعت إلى نحو 60 برجا، لتزاحم الولايات المتحدة والعديد من الدول المتقدمة في معدل إنجاز الأبراج الشاهقة.

وأكد التقرير أن أبوظبي أصبحت تلعب دورا مهما في قطاع المباني الشاهقة، متوقعا أن تظل سوقا مهمة في هذا المجال لعدة سنوات قادمة.

وأشار التقرير إلى إكمال مشروع أبراج الاتحاد خلال العام الماضي والذي يتألف من خمسة أبراج تتراوح أطوالها بين 218 مترا و305 أمتار ويعد أهم مشروع للمباني الشاهقة في الإمارة خلال هذه الفترة.

وتوقع التقرير أن يرتفع عدد المباني الشاهقة التي سيتم استكمالها خلال عام 2012 في الإمارات إلى نحو 17 برجا منها 12 برجا في دبي وخمسة أبراج في أبوظبي، كما توقع التقرير استكمال 9 أبراج خلال 2013 ستة منها في أبوظبي وثلاثة في دبي.

وفيما احتلت أبوظبي صدارة المدن العربية الأكثر إنجازا للأبراج الشاهقة خلال العام الماضي، احتلت الدوحة المرتبة الرابعة عالميا والثانية عربيا بعد أن استكملت ثمانية أبراج بمجموع أطوال 1726 مترا تلتها دبي التي احتلت المرتبة الثالثة عربيا والخامسة عالميا من خلال إنجاز سبعة أبراج بمجموع أطوال 2037 مترا.

وفي الوقت الذي جاءت فيه الصين في المرتبة الأولى عالميا في إنجاز الأبراج الشاهقة خلال العام الماضي بعدد أبراج بلغ 23 برجا بمجموع أطوال يصل إلى 5790 مترا، تبوأت كوريا الشمالية المرتبة الثالثة عالميا باحد عشر برجا بلغ مجموع أطوالها 2875 مترا.

ووفق دراسة المجلس الذي يتخذ من شيكاغو مقرا له، جاءت الولايات المتحدة الأميركية في الترتيب التاسع عالميا من حيث عدد وأطوال الأبراج الشاهقة التي تم استكمالها، حيث تم إنجاز برجين فقط يبلغ مجموع أطوالهما 468 مترا.

وضمت قائمة الدول العربية الأخرى الأكثر إنجازا للمباني العالية التي يزيد طولها على 200 دولة الكويت التي أنجزت برجين بمجموع 653 مترا لتحتل المرتبة الثامنة عالميا.

وأكد التقرير أن الأسواق الناشئة في الشرق الأوسط والصين ستلعب دورا مهما في استمرار حركة بناء الأبراج خاصة في ظل الركود العقاري الذي تشهده أوروبا وأميركا الشمالية.

أزمة أوروبا ستزداد عمقاً إذا لم تتخذ إجراءات صارمة تجاه الديون

«بيتك للأبحاث»: دول الخليج تقود قاطرة النمو الاقتصادي في الشرق الأوسط خلال 2012

أعدت شركة بيتك للأبحاث المحدودة، التابعة لمجموعة بيت التمويل الكويتي (بيتك)، تقريرا حول توقعات صندوق النقد الدولي لمعدلات النمو في جميع أنحاء العالم للعام 2012 والتي خلص إليها عقب اجتماعه المنعقد قبيل نهاية يناير الماضي.

أشارت الشركة في تقريرها إلى أنه في الوقت الذي خفض فيه الصندوق من توقعات النمو في غالبية دول العالم وخصوصا أوروبا، محذرا من زيادة عمق الأزمة اذا لم تتخذ دول أوروبا اجراءات أكثر حزما تجاه ديونها، رسم الصندوق صورة أكثر وضوحا بالنسبة لاقتصادات منطقة الشرق الأوسط وخصوصا الدول الخليجية المنتجة للنفط، التي ستقود قاطرة النمو في المنطقة خلال 2012 ليس فقط بسبب النفط والغاز وإنما ارتفاع الإيرادات من القطاعات غير النفطية، وزيادة الإنفاق الحكومي على مشاريع البنى التحتية..

وجاء في التقرير انه في تاريخ 24 يناير عام 2012، خفض صندوق النقد الدولي توقعاته لنمو الاقتصاد العالمي وحذر من زيادة عمق التباطؤ في جميع أنحاء العالم إذا لم تأخذ أوروبا إجراءات أقوى وأكثر حزما للحد من أزمة الديون.

وقد عدل الصندوق خلال اجتماعه توقعاته لنمو الاقتصاد العالمي لعام 2012 ليصبح النمو المتوقع 3,3٪ على أساس سنوي، وذلك بانخفاض قدره ـ0,5٪ من توقعاته السابقة في عام 2011 والذي توقع فيه نمو الاقتصاد العالمي للعام الجاري بنسبة 3,8٪، وكذلك بانخفاض أيضا من التوقع السابق في سبتمبر 2011 والذي توقع نمو الاقتصاد العالمي للعام 2012 بنسبة 4,0٪ كمعدل نمو سنوي متوقع)، وحذر من أن نسبة النمو من الممكن أن تنخفض بنسبة 1,3٪على أساس سنوي إذا كانت المشاكل في أوروبا لاتزال قائمة.

وتتوقف التوقعات في حل الأزمة في أوروبا إزاء ما يمكن أن تقوم به دول منطقة اليورو السبعة عشر من زيادة في جهودها لمواجهة أزمتها المالية.

في وقت دعا صندوق النقد الدولي لاتخاذ إجراءات سريعة من جانب صناع السياسة الأوروبية، ويقدر أن المنطقة ستشهد على الأرجح انكماشا في اقتصادها في عام 2012 بنسبة ـ0,5٪ على أساس سنوي، مدعوما من ارتفاع العوائد على السندات السيادية، وآثار تقليص الديون المصرفية على الاقتصاد الحقيقي، وآثار الجهود المالية الموحدة الإضافية التي تنوي الحكومات في منطقة اليورو القيام بها.

وبالتالي، فإن من المرجح أن نرى أكبر تأثير للتباطؤ في كل من دول أوروبا الوسطى والشرقية، والتي لها صلات تجارية قوية مع اقتصادات منطقة اليورو.

وبالنظر إلى توقعات صندوق النقد الدولي، فإننا نرى أن توقعاته للنمو الاقتصادي في منطقة اليورو للعام الجاري انخفضت بنسبة 1,6٪ وذلك مقارنة بين التوقعات السابقة في شهر سبتمبر والتوقعات الصادرة في يناير 2012، مما يعكس حدوث أسوأ سيناريو كان متوقعا، وحدث هذا بعد تصاعد المخاطر بحدة في الربع الأخير من 2011، عندما أخذت أزمة الديون مرحلة خطيرة جديدة.

وتحث رئيسة صندوق النقد الدولي كريستين لاغارد ومساعدوها، زعماء منطقة اليورو لإقامة جدار حماية من الأزمة، وتنفيذ سياسات النمو والتي تهدف لمزيد من الاندماج والوحدة النقدية. وأخيرا، وصلت تكاليف التمويل بالنسبة لبعض الاقتصادات الكبرى في منطقة اليورو إلى مستويات لم تشهدها منذ إطلاق الاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي.

وبالإضافة إلى ذلك، فان الثقة في الإستراتيجية الأوروبية الموضوعة للتعامل مع الأزمة تواجه انتكاسة، ففي وقت متأخر يوم الثلاثاء الماضي في بروكسل، اعلن وزراء المالية الأوروبيين أن على حملة السندات أن يوفروا قدرا أكبر من تخفيف عبء الديون عن اليونان.

وسعت الحكومات الأوروبية ببذل جهود أكبر مما كان متوقعا في اليونان بتمويل من قبل المستثمرين مع انخفاض سعر الفائدة على السندات المتبادلة، وفي الوقت نفسه، فان الجهود لدعم اليونان تحقق تقدما، للحد من العجز والتي قد تعزز سقف الإقراض للمساعدة في الإنقاذ. وحث صندوق النقد الدولي، الذي يشارك في تمويل القروض إلى اليونان وايرلندا والبرتغال، مجموعة الدول الـ 20 الصناعية والنامية لدعم موارد صندوق الإقراض لأكثر من تريليون دولار.

وبهذه الطريقة، فان أوروبا يمكن أن تستخدم صندوقها للمساعدة في إنقاذ البنوك في منطقة اليورو وزيادة مستويات النقد والحفاظ على مستويات منخفضة من التكاليف اللازمة للتمويل، في حين أن صندوق النقد الدولي يساعد على إنقاذ الاقتصادات المتعثرة.

وأهم ما يريده صندوق الإنقاذ الأوروبي من البنك المركزي الأوروبي هو مواصلة برنامج شراء السندات، والحفاظ على توافر الائتمان بشكل واسع في النظام المالي وتخفيف سياسة أسعار الفائدة.

ويتوقع للنشاط الاقتصادي في الاقتصادات المتقدمة أن ينمو بمعدل متوسط 1,5٪ على أساس سنوي في عام 2012 و2013.مع توقع محدود لتغير السياسات من الهيئات السيادية، ويلاحظ ان النمو في معظم الاقتصادات المتقدمة الأخرى ستكون أبطأ، ويرجع ذلك بالأساس إلى ارتباطها بالآثار السلبية الآتية من منطقة اليورو عن طريق القنوات التجارية والمالية والتي تزيد من حدة الآثار المترتبة على نقاط الضعف الموجودة حاليا.

بالنسبة للولايات المتحدة، فصندوق النقد الدولي يتوقع لاقتصادها أن ينمو في عام 2012 بنسبة 1,8٪ على أساس سنوي، وبإمكان ديناميكيات قوى الطلب أن تعوض أيا من آثار الاضطرابات المتزايدة في أوروبا.

وفي الوقت نفسه، خفض صندوق النقد الدولي توقعاته للنمو في اليابان في عام 2012 إلى نسبة 1,7٪، من توقعه السابق في سبتمبر والذي توقع فيه نموا في عام 2012 بنسبة 2,3٪ على أساس سنوي، وحث الصندوق طوكيو على أن تكون أكثر طموحا في خفض ديونها وتنفيذ الضريبة الاستهلاكية.

ومن المتوقع للنمو في الاقتصادات الناشئة في العام 2012 أن يتباطأ إلى 5,4٪ على أساس سنوي وذلك من توقع النمو السابق للصندوق في سبتمبر 2011 والذي توقع فيه نموا في 2012 بنسبة 6,1٪، وبالنظر إلى النمو في عام 2011، نرى انه سجل نموا قدره 6,2٪ على أساس سنوي.

ويعزز التوقع بهذا التباطؤ من التدهور في بيئة التجارة الخارجية، فضلا عن تباطؤ في الطلب المحلي في الاقتصادات الناشئة الرئيسية.

يشار إلى أن الصندوق قد خفض أيضا من نمو الاقتصادات الآسيوية الناشئة سريعة النمو للعام 2012 إلى 7,3٪ وذلك انخفاضا من توقع النمو السابق عند 8,0٪.

وفي المدى القريب ينبغي التركيز والاستجابة للتغيرات والتي منها التباطؤ في الطلب المحلي وكذلك التباطؤ في الطلب الخارجي من الاقتصادات المتقدمة، خاصة مع التقلب في التدفقات الرأسمالية.

كما أن الظروف المحددة التي تواجه هذه الاقتصادات والقرارات الصادرة من الهيئات السيادية تختلف على نطاق واسع، وسيكون ذلك من باب الاستجابة للسياسات المناسبة.

وبشكل عام، فان الضغوط التضخمية قد خفت، ونمو الائتمان قد بلغت ذروته، وكذلك تدفقات رأس المال قد تضاءلت.

ووفقا لصندوق النقد الدولي، فان نظرته للتضخم في هذه الاقتصادات هي تحت السيطرة، والدين العام لها ليس مرتفعا، والفوائض المالية الخارجية ذات نتائج ملموسة (بما في ذلك الصين ومجموعة من الاقتصادات الناشئة في آسيا) وهذا يشير إلى احتمال زيادة في الإنفاق الاجتماعي لدعم الأسر الفقيرة في مواجهة ضعف الطلب من الخارج.

وإكمالا لتحليلنا فإننا نرى تراجعا في معدلات التضخم في هذه الاقتصادات، مما يعطي الفرصة لتخفيف السياسة النقدية، شريطة أن تتمكن من السيطرة على القطاعات التي تتم فيها عمليات الإقراض بشكل كبير ومحموم (مثل القطاع العقاري) من خلال التدابير الاحترازية الكلية.

بالإضافة إلى ذلك، فانه تم خفض النسبة إلى النمو في الصين لعام 2012 إلى 8,2٪ على أساس سنوي، انخفاضا من التوقعات السابقة عند 9,0٪ على أساس سنوي في عام 2012، ونحن نعتقد أن هذا يتماشى مع السيناريو الحالي في البلاد.

مع دخول الصين عام التنين، فان هناك دلائل على أن الاقتصاد يتجه نحو التباطؤ بالفعل في الأشهر المقبلة. خاصة ان الولايات المتحدة وأوروبا والتي ضربتها الأزمة هي أكبر أسواق التصدير بالنسبة للصين ونمو الصادرات الصينية إلى كل منهما آخذ في التباطؤ. كما شهدت الصين تقلصا في الطلب على منتجاتها، بسبب تخفيض المستهلكين في أوروبا والولايات المتحدة إنفاقهم مع تباطؤ النمو الاقتصادي في هذه المناطق. بالإضافة إلى ذلك، فإن الاتجاه الهبوطي في سوق العقارات في الصين يؤدي أيضا إلى ضعف النمو.

من جهة أخرى، فانه يتوقع للنمو في منطقة الشرق الأوسط ان يتسارع لتبلغ نسبة النمو لعام 2012 نسبة 3,2٪ على أساس سنوي و3,6٪ على أساس سنوي في عام 2013، ولم نلحظ أي مراجعة من صندوق النقد الدولي لتوقعات النمو في الشرق الأوسط، ويأتي هذا النمو مدفوعا بشكل أساسي من استمرار الأداء القوي لمصدري النفط الآخرين.

ومع ذلك، فإن معظم البلدان المستوردة للنفط في المنطقة تواجه تقلبا في احتمالات النمو بسبب الوقت الطويل المتوقع لعملية الانتقال السياسي، والبيئة الخارجية غير المؤاتية.

وفي الوقت نفسه، فإن التوقعات الاقتصادية لعام 2012 لاتزال قوية لدول مجلس التعاون الخليجي، ليس فقط بفضل قطاع النفط والغاز فحسب ولكن أيضا في القطاع غير النفطي.

كما ان زيادة الإنفاق الحكومي على تطوير البنى التحتية وتحول طلب التجارة الخارجية من الغرب إلى الأسواق الناشئة يدعم القطاع غير النفطي في دول مجلس التعاون الخليجي.

وتشير التقديرات إلى أن نمو الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون الخليجي سيبلغ 6,0٪ على أساس سنوي في 2011 ونسبة 5,0٪ في عام 2012.

نظرة على توقعات صندوق النقد الدولي للنمو الاقتصادي المتوقع في بعض الدول

النسبة السنوية للتغيير على أساس سنوي

	فعلي 2010	متوقع 2011	المتوقع 2012	المتوقع 2013	نسبة التغيير في نمو الاقتصادات العالمية بين سبتمبر 2011 ويناير 2012	
					2012	2013
الانتاج العالمي	5,2	3,8	3,3	3,9	ـ0,7	ـ0,6
الاقتصادات المتقدمة	3,2	1,6	1,2	1,9	ـ0,7	ـ0,5
اميركا	3,0	1,8	1,8	2,2	0,0	ـ0,3
منطقة اليورو	1,9	1,6	ـ0,5	0,8	ـ1,6	ـ0,7
الاقتصادات الناشئة والنامية	7,3	6,2	5,4	5,9	ـ0,7	ـ0,6
الصين	10,4	9,2	8,2	8,8	ـ0,8	ـ0,7
الهند	9,9	7,4	7,0	7,3	ـ0,5	ـ0,8
البرازيل	7,5	2,9	3,0	4,0	ـ0,6	ـ0,2
روسيا	4,0	4,1	3,3	3,5	ـ0,8	ـ0,5

المصدر: صندوق النقد الدولي، بيتك للأبحاث

توقعات صندوق النقد الدولي لنمو الناتج الاجمالي المحلي في عدد من الاقتصادات الآسيوية

الدولة	المتوقع 2011	المتوقع 2012	المتوقع 2013
اليابان	ـ0,9	1,7	1,6
كوريا	3,9	4,4	4,2
تايوان	5,2	5,0	4,9
الصين	9,2	8,2	8,8
سنغافورة	5,3	4,3	4,2
الهند	7,4	7,0	7,3
ماليزيا	5,2	5,1	5,1
اندونيسيا	6,4	6,3	6,7
تايلند	3,5	4,8	4,8

المصدر: صندوق النقد الدولي، بيتك للابحاث

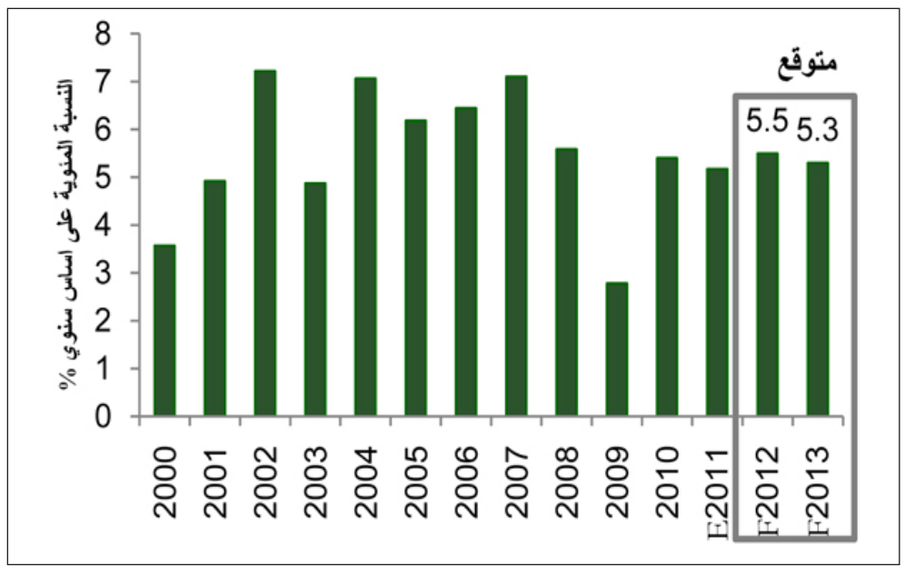

صندوق النقد الدولي يرسم صورة أكثر وضوحاً لاقتصادات المنطقة خلال العام الحالي

15 مليار دولار لبناء أضخم مشروع سياحي سعودي في مصر

العربية: كشف مصدر مسؤول بهيئة التنمية السياحية بوزارة السياحة المصرية عن تدشين أكبر مشروع سياحي سعودي في مصر تصل تكلفته الإجمالية إلى 15 مليار دولار.

وأشار المصدر، الذي فضل عدم ذكر اسمه، إلى أن المشروع عبارة عن إنشاء مدينة سياحية متكاملة سيقيمها أحد المستثمرين السعوديين بمركز نبق بمدينة شرم الشيخ على مساحة إجمالية تقدر بنحو 7,5 ملايين متر مربع، لافتا إلى أن تكلفة المرحلة الأولى من المشروع، والتي من المقرر افتتاحها خلال أبريل المقبل تبلغ نحو 1,5 مليار دولار.

وأضاف في تصريحات إلى صحيفة «الوطن» السعودية، أن استمرار العمل في مثل هذا المشروع الضخم الذي يعد أكبر مشروع سياحي سعودي في مصر بعد اندلاع ثورة يناير، هو دليل على ثقة المستثمرين، بخاصة السعوديين، في قوة الاقتصاد المصري ومدينة شرم الشيخ بصفة خاصة، كما أنه دليل على أن التنمية مستمرة في هذه المدينة رغم العوائق في ظل الظروف الصعبة التي تمر بها البلاد.

ولفت المصدر إلى أن «العمل في هذا المشروع يتم وفق الجداول الزمنية المخطط لها من قبل»، موضحا أن وزارة السياحة المصرية تبذل كل الجهود لتشجيع المستثمرين للعمل في المناطق الجديدة، مشيرا إلى أن هذا المشروع سيكون له مردود إيجابي على الحركة السياحية في مصر، خاصة أن هذه المشروعات تعمل على زيادة قيمة الأرض، وخلق فرص عمل وتوفير العملة الصعبة.

وفي سياق متصل، كشف تقرير حديث لوزارة السياحة المصرية، أن المملكة تعد أكبر الدول العربية المستثمرة في قطاع السياحة بمصر بواقع 25 مليار دولار، وتليها الإمارات بنحو 17 مليار دولار، ثم الكويت بحوالي 9,5 مليارات دولار.

وأشار التقرير إلى أن مدينة شرم الشيخ تستأثر وحدها بنحو 61 مليار جنيه من الاستثمارات السياحية في مصر، وتستحوذ على 40٪ من الطاقة الفندقية، لافتا إلى أن مصر تستثمر مليار جنيه سنويا في الطاقة الفندقية لمواجهة الزيادة المتوقعة من السياح.

كما بلغ إجمالي عدد الشركات السعودية الجديدة التي تأسست في مصر في قطاع السياحة خلال العام الماضي 2011 نحو 6 شركات جديدة برؤوس أموال بلغت نحو 163 مليون دولار.